



## النساء الفلسطينيات يتعرضن إلى هجوم ممنهج ضد حقهن بالحماية والمساواة من قبل جهات أصولية وقوى محافظة

تتعرض النساء الفلسطينيات منذ كانون ثاني الماضي وإلى الآن إلى هجوم ممنهج ضد حقهن في التمتع بكافة حقوق المواطنة عبر حملات عداوية متلاحقة من قبل جهات أصولية وقوى مجتمعية محافظة، تهدف إلى النيل من حقوق النساء، ولتثنيهن عن الاستمرار بالمطالبة بهذه الحقوق المتمثلة في الحق في الحماية والالتزام بالمساواة كأساس لإنفاذ كافة الحقوق التي كفلتها منظومة حقوق الانسان الدولية والتي تضمنتها كل من وثيقة الاستقلال الفلسطينية والقانون الأساسي الفلسطيني. تمثلت هذه الهجمات بأشكال عديدة، كان آخرها قيام هذه القوى الظلامية التي شملت بعض العشائر والأحزاب الأصولية الدينية بهجمة شرسة وحادة على النساء بشكل عام، والحركة النسوية بشكل خاص من بوابة الطعن باتفاقية سيداو كمرجعية حقوقية للسلطة الوطنية الفلسطينية وللحركة النسوية. واستخدمت هذه العشائر والأحزاب الدين والعادات والتقاليد كحجج وبراهين واهية للطعن بالاتفاقية، متجاهلين بذلك نضالات النساء الفلسطينيات المتراكمة منذ ما يزيد عن قرن من الزمن سواء الوطنية منها على مدار تاريخ حركة التحرر الوطني الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، أو تلك النضالات المرتبطة بتعميق الديمقراطية على قاعدة احترام وإنفاذ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجسدت في وثيقة "حقوق المرأة الفلسطينية"؛ والتي أعلن عنها في مدينة القدس المحتلة عام 1994. وقد استمرت الحركة النسوية في مطالبة المجلس التشريعي وأصحاب القرار بضرورة تبني الوثيقة والاستناد إليها فلسفة ومضامينها في عملية سن قوانين فلسطينية تنظم علاقات الأفراد معا وعلاقتهم مع السلطة على أساس حقوق المواطنة المرتبطة بالمساواة، إذ ان السياق السياسي الفلسطيني المرتبط بهيمنة الاستعمار بكافة أشكاله فرض تنوعاً في مصادر التشريعات، الأمر الذي أدى إلى التضارب في النصوص. كما أن هذه المنظومة من التشريعات استندت الى الفلسفة الذكورية وحرمت المجتمع ككل من التمتع بالحقوق أفرادا وكشعب، وهنا لا بد ان نشير الى قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات التي تعود لما يزيد عن سبعين عاماً وهي مؤسسة للحفاظ على هندسة اجتماعية تعزل النساء في الفضاء الاسري الخاص وتحرمهن من حق تقرير المصير لممارسة حزمة الحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وفي العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

من جهة أخرى، أفرزت الهجمة انعكاسات سلبية ليس على النساء فقط وإنما على مجموع الحركة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني وعلى المستوى الحكومي والمؤسسات الحقوقية والإعلامية وغيرها؛ والأهم من ذلك أنها أيضاً أحدثت خلخلة في النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي كونها استندت على بث الإشاعة والتحريض والتهديد وشحن النفوس من خلال البيانات والاجتماعات التي تم عقدها بهذا الخصوص والتي دعت إلى إسقاط اتفاقية سيداو وسحب انضمام دولة فلسطين لهذه الاتفاقية؛ في ظل تجاهل متعمد لما قد يحدثه هذا الانسحاب من تأثيرات سلبية على مكانة فلسطين أمام العالم، وعلى إضعاف منظومة حقوق الانسان ككل في المجتمع الفلسطيني، وتحديدًا النساء. إلا أن بعض الجهات التي طالتها الهجمة للأسف لم تقم بأي تحرك يذكر للتصدي لها سوى بإصدار بيانات.

ومع أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية تؤكد بمجملها على حقوق المواطنة وبأن حقوق المرأة حقوق إنسان، وفي القلب منها [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) الذي يؤكد على أن الناس جميعاً يولدون أحراراً و"متساوين في الكرامة والحقوق"، وبالرغم من أن فلسطين وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تكفل المساواة ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو ، فقد بدأت هذه الهجمة الممنهجة والمضلة بعد أن حققت نضالات الحركات الحقوقية والنسوية عدة إنجازات منها؛ إقرار رفع سن الزواج لكلا الجنسين إلى 18 عاماً مع استثناءات بحيث أصبح ساري المفعول ابتداءً من عام 2020، الأمر الذي أثار رفضاً واسعاً في صفوف الأحزاب المحافظة والقوى الرجعية. هذا إلى جانب النجاح الذي حققته الحركة النسوية خلال عام 2018 بعد حملات ضغط ومناصرة وعرائض واجتماعات مع صناعات القرار لإقرار بعض الحقوق المدنية للنساء، تمخض عنها مجموعة قرارات وهي؛ حق المرأة في فتح حسابات بنكية لأطفالها القصر وإدارتها، ونقلهم/ن من مدرسة لأخرى وحق إصدار جوازات سفر لهم/ن. كما تأتي هذه الهجمة في خضم حملات ضغط ومناصرة نظمتها المؤسسات الحقوقية والنسوية والشبابية في الحملة العالمية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي لعام 2019 حيث ركزت جميعها على ضرورة إنهاء التمييز ضد المرأة في التشريعات، وطالبت بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية على قاعدة المساواة. يضاف إلى ذلك تواصل الضغط من أجل نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية بهدف تطبيقها وموائمة التشريعات الوطنية والهياكل الإدارية المختلفة وفق أحكامها. وأيضاً رفع نسبة تمثيل النساء 30% كحد أدنى في مراكز صنع القرار.

وقد بدأت الهجمات على المؤسسات النسوية والحقوقية منتصف شهر كانون الأول ديسمبر من العام الماضي بعد أن تم تداول أحد تقارير الظل المقدمة للجنة السيداو في العام 2018 من قبل إحدى المراكز النسوية والذي قدم تقريراً خاصاً به مع كل من مؤسسة هيومان رايتس ووتش ومساواة الآن. ويعبر هذا التقرير عن رؤية وقراءة المركز الخاصة لمنظومة الحقوق في قوانين الأحوال الشخصية ولا يعبر بالضرورة عن توافقات مجموع الحركة النسوية. ورغم أن التقرير قُدم في العام 2018، إلا أن هذه القوى الظلامية التي يجمعها العداء للمساواة الموضوعية، وأيضاً يجمعها ترابط مصالح سياسية واقتصادية تستخدم المرأة كحصان طروادة لتحقيق مآربها المرتبطة بتعزيز النظام العشائري على حساب التقدم نحو إنجاز دولة مدنية يحكمها سيادة القانون وفق منظومة ديمقراطية؛ فقد قامت هذه القوى بإثارة الموضوع في نهاية عام 2019، حيث أخذت نصوص من التقرير ووضعتها في سياقات تحريضية مقنعة وقامت بتقديم تفسيرات واجتهادات مستندة لهذه النصوص المجتزأة. كما استخدمت أيضاً التهديد والتكفير ضد الحركة النسوية بشكل أساسي، وطالبت جهات أخرى كالفضاء والإعلام وغيره، وقدمت تفسيرات افتراضية للاتفاقية تتنافى مع نصوصها ومضامينها عبر الإعلام الرسمي ومواقع التواصل الاجتماعي.



ومن الجدير ذكره هنا أن الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية سيداو، الذي يضم في عضويته 74 مؤسسة نسوية وحقوقية، عرض توجهات الحركة النسوية ضمن تقرير الظل ودعت فيه المؤسسات جميعها على تطبيق الاتفاقية وتوافقت على ما جاء في هذا التقرير المشترك الذي تم رفعه للجنة سيداو في العام 2018 مقابل التقرير الوطني الذي قدمته دولة فلسطين المحتلة في نفس الفترة. فطالب الائتلاف بشكل أساسي بضرورة تعريف التمييز ضمن المنظومة القانونية في فلسطين، ونشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، والتوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية، وموائمة القوانين الفلسطينية مع اتفاقية سيداو. وتمثل ذلك في العديد من المطالب ذات الأولوية والتي وردت في هذا تقرير ومن أبرزها؛ رفع سن الزواج، حق النساء في الميراث وإلغاء الطلاق الغيبي، بالإضافة إلى تناول منظومة حقوق المرأة وفق كافة مواد الاتفاقية في الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية والأمن والسلم... الخ.

هذا وتوالت الأحداث والهجمات على الحركة النسوية وتجلت باجتماع عشائر محافظة الخليل والذي أصدر بياناً طالب فيه "بالبراءة التامة" من اتفاقية سيداو وكل ما يترتب عليها، وبإغلاق المؤسسات النسوية<sup>1</sup>، مروراً بما سمي بالتجمع النسوي للمطالبة بإسقاط اتفاقية سيداو الذي انعقد في الخليل أيضاً<sup>2</sup>. فتتوالت ردود فعل المجتمع المحلي من هذه الهجمة على اتفاقية سيداو، فأيدتها البعض بحجة تعارضها مع العادات والتقاليد. وقد فتحت هذه الردود المجال أمام القوى الرجعية والأصولية لتحقيق مصالحها عبر استخدام الدين، لكن ما استوقف الحركة النسوية هو ردود الفعل الباهتة من قبل الجهات الرسمية والقوى المؤثرة بالمجتمع وهو ما درج على تسميته "أصحاب الواجب"، فتباينت وجهات نظرها، والتي إما وقفت جانبا تراقب ما يجري أو اكتفت بإصدار مواقف خجولة عبر بعض البيانات أو وسائل التواصل الاجتماعي. والأصعب من ذلك هو ردود الفعل الرسمية من الاتفاقية والهجمة، والتي تأخرت كثيراً وخرجت بتصريحات مقتضبة، ومنها موقف رئيس الوزراء من الاتفاقية والذي قال "أن قيمنا الدينية والوطنية تنمو فوق كل شيء بما ينسجم مع قرار المحكمة الدستورية وثيقة إعلان الاستقلال وصوناً لأعراضنا ووحدة مجتمعنا وسيادة القانون"<sup>3</sup>، واضعاً بذلك تحفظات على الاتفاقية عبر تصريحاته التي تناولت الموضوع من باب الحفاظ على العادات والتقاليد بدلاً من أن يقوم بإجراءات وتدابير لإلغاء القوانين والبنى الثقافية التي تستند على دونية المرأة، والمضامين الثقافية والعرفية المستندة على الثقافة الذكورية؛ كما تتطلب الاتفاقية من الدول المصادقة عليها. وقد جاء بيان نقابة المحامين أيضاً حول الاتفاقية ليضيف تحدياً للحركة النسوية، إذ أنه عزز الخطاب الرجعي ولم يلتزم بالمبادئ الحقوقية للنساء كمواطنات مما يؤشر على الجهل ببنود الاتفاقية والالتزامات المترتبة عليها، فالبيان أشار إلى أنه "فيما يتعلق باتفاقية سيداو فإن مجلس النقابة ومع تحفظه عليها، يؤكد ابتداءً على أن نقيب المحامين يمثل كافة جموع المحامين ومجلس النقابة، وإذ تعبر النقابة عن رفضها لتطبيق ونشر اتفاقية سيداو بشكلها الحالي دون أي تحفظات، فإنها تؤكد على وجوب التقيد بما جاء في قرار المحكمة الدستورية العليا، بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية على نحو لا يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية"<sup>4</sup>. يضاف إلى هذا مطالبات وجهاء العشائر السلطة بالترجع عن تحديد سن الزواج ومواقف حزب التحرير المعادية للاتفاقية مدعين "أن الغرب ومؤسسته، ورأس حربه في بلادنا السلطة الفلسطينية، يريدون تحويل اتفاقية سيداو الكافرة ومفاهيمها المدمرة إلى جزء من ثقافة الجيل الناشئ في الأرض المباركة، وذلك بالتوازي مع ما يمارسونه على أرض الواقع من سن تشريعات وتعديل قوانين وخاصة قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات"<sup>5</sup>.

وعليه، وإثر انضمام فلسطين كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة وتوقيعها على العديد من الاتفاقيات الدولية التي أعطتها مكانة قانونية حقوقية أمام دول العالم، تطالب جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية الحكومة الفلسطينية بنشر اتفاقية سيداو في جريدة الوقائع الرسمية والإسراع في موائمة القوانين المحلية بما يتوافق مع الاتفاقية وكافة المعاهدات التي تضمن المساواة بين الجنسين. هذا وكانت السلطة قد أصدرت مرسوم للمصادقة على سيداو عام 2009،<sup>6</sup> ووقعت عليها رسمياً دون تحفظ عام 2014، كما وقعت أيضاً على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وتطالب الجمعية أيضاً بأن تتخذ الحكومة والأحزاب السياسية كافة الإجراءات والخطوات العملية لضمان إنهاء كافة أشكال التمييز والعنف القائم ضد النساء في جميع مناحي الحياة، وهذا ما يشكل جوهر الاتفاقية التي تنص في **المادة 3** منها على أن "تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقديمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل"<sup>7</sup>. ومع استمرار هذه الهجمة ضد مبدأ المساواة، لا بد من بلورة استراتيجية تدخل على الصعيد الجماهيري وعلى الصعيد السياساتي على أرضية عدم التلكؤ والمرابحة في المكان فيما يتعلق بإنفاذ الاتفاقية لوقف التمييز الذي يلامس كافة تفاصيل حياة المرأة الفلسطينية ويحط من مكانتها، الأمر الذي يعكس عدم الاحترام لدورها النضالي ضد الاحتلال لنيل الحرية. إن احترام حقوق المواطنة

1 للإطلاع: <https://www.wattan.tv/ar/news/297824.html>

2 الخليل: اجتماع نسوي للمطالبة بإسقاط اتفاقية سيداو: <https://www.facebook.com/QudsN/videos/449614469067964/>

3 قرارات مجلس الوزراء وتعليقه على "سيداو": <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=1003722>

4 للإطلاع <https://www.sahafahn.net/news7133343.html>

5 تعليق صحفي لحزب التحرير: <https://www.pal-tahrir.info/press-comments/11698>

6 المصدر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15994>



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية  
Palestinian Working Woman Society for Development



للنساء يتطلب تعزيز النظام الديمقراطي، ويتطلب أيضا بناء جبهة حقوقية مجتمعية من كافة القطاعات وخاصة تلك التي تنتمي للحركات الشبابية. كما ويجب تكثيف الجهود الاجتماعية والسياسية والإعلامية عبر فتح حوار مجتمعي واع بعيدا عن التباطؤ الذي من شأنه زعزعة موازين القوى في المجتمع وتعميق الفكر الذكوري.

وفي هذا السياق قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتنظيم [لقاءات حوارية سياسية](#) ونقاشات ذات بعد أكاديمي وحقوقى وجماهيري مع الائتلاف الأهلي النسوي لتطبيق السيداو. ونظمت عددا من الفعاليات التثقيفية والتعبوية للكوادر النسوية في مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات قاعدية [وفئات شبابية](#). وقد اجمعت معظم التوصيات في هذه الفعاليات على أهمية بلورة استراتيجية نسوية تستند الى الضغط والمناصرة للضغط على الحكومة للتجاوب المسؤول مع القضايا التي طرحتها لجنة السيداو على الحكومة. ويأتي نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية في قمة الأولويات من أجل تطبيق الاتفاقية، ونشير هنا الى ترحيب الجمعية بتشكيل لجنة تحت إشراف وزارة شؤون المرأة لمراجعة المناهج من منظور النوع الاجتماعي. كما تهيب الجمعية بالأحزاب الديمقراطية بوضع المساواة على جدول الأعمال اليومي لتعميق التوجه الحقوقي نحو الحرية وبناء دولة مدنية علمانية تقف على نفس المسافة من كافة المواطنين والمواطنات، ويقفون هم أيضا على نفس المسافة منها، فالحرية لا تتجزأ.

رام الله المحتلة

2020-1-27

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية